

الحكم المعاق في الدول العربية ومظاهره الدولة الليبية نموذجاً (1969-2011)

الباحثة: زاوشي صورية

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر-3-

الملخص:

من أبر مظاهر أزمة الحكم في الدول العربية ما يُعرف بالفساد السياسي، الذي يشكل تهديداً للديمقراطية وحكم القانون، حيث شهدته هذه الدول لطيلة عقود طويلة، الأمر الذي ولّد الحركات الاحتجاجية مع نهاية العام 2010، والتي استهدفت تحدي الأنظمة الحاكمة التسلّطية والفاسدة، وما تزال معظم هذه الدول في مخاض مفتوح لإعادة بناء عقد اجتماعي جديد، وهي مرحلة تتطلب من كافة الأطراف بما فيها المفكرين والخبراء في كل بلدة المساهمة في بلورة رؤية وطنية لتشكيل الدولة المدنية المعاصرة، التي تقوم على أساس المواطنة والحكم الرشيد، وضمان وجود نظام وطني للنزاهة يحول دون العودة لتوفير فرص الفساد أو إفلات الفاسدين من العقاب¹.

Abstract :

The key aspect of rule crisis in Arabic states what can termed « political corruption », which composes threat against democracy and govern low, these states witnessed such phenomenon for long time. In turn, it generated manifestation movements, in the end of 2010. It targets challenge the authoritarian regime and corruptive systems, and still the most those states in open struggle to re-built new social contract, the period requires contribution for all parts, including the thinkers, experts in each state, to elaborate national overview to compose the civil modern state, depends on citizenship, governance, to avoid the opportunity of corruption come back again.

مقدمة:

إنّ نظام الحكم الاستبدادي والفساد السياسي، يمثلان خرقاً مباشراً لحكم القانون عبر إساءة استخدام السلطة، أو توظيفها لخدمة مصالح خاصة أو فئوية، لا تنسجم مع المصلحة العامة التي على النظام السياسي السعي لتمثيلها، حيث يتم اخضاع السلطة القضائية وتفويض استقلالها، ولاسيما هيئات النيابة العامة التي تصبح تتولى الدفاع عن النظام الكائن على حساب عموم المواطنين. وهناك العديد من العوامل المدمرة التي ساهمت في ظهور أزمة الحكم في الأنظمة العربية، في مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن أهمها:

- اضمحلال فاعلية الشعوب ومشاركتها في الشؤون العامة وبالتالي غياب حسّ المواطن،
- ضعف شرعية النظام السياسي،
- غياب أسس الديمقراطية والحكم الراشد،
- غياب سيادة القانون،
- غياب الرقابة والمساءلة وتزييف الانتخابات،
- سطو الوسائط على حساب الكفاءات، وبالتالي تشويه الجهاز الإداري للدولة،
- توسيع دائرة الفقر والتمهيش،
- تعزيز التطرّف والطائفية،
- المساس بقواعد حكم مستويات الأمن الإنساني.

حيث تمثل ليبيا إحدى هذه الدول العربية، التي شهدت لمدة أربعة عقود كل أشكال العنف والاضطهاد السياسي من قبل القائد الثوري السابق العقيد معمر القذافي وولّاته، وعلى هذا الأساس تدرس ليبيا كأحد نماذج أزمة الحكم في الوطن العربي، لما لها من امتدادات أزمتيّة استمرت حتى بعد ثورة 17 فبراير 2011، والتي أصبحت تمثل أكبر مفرز للتهديدات الأمنية التي تتلاعب بالجوار الإقليمي في الشمال الإفريقي.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذه الدراسة في الوقوف على أهم مظاهر ومسببات أزمة الحكم الفاسد بتعدد مستوياته السياسية والإدارية في المجتمعات العربية، وتشخيصها واقتراح التوصيات المناسبة للحلول دون ذلك، أو على الأقل التقليل من آثارها السلبية على التنمية السياسية بمختلف أبعادها، التي تعد ظاهرة من ظواهر التخلف.

أهمية الدراسة:

تقتبس أهمية البحث من أهمية الموضوع نفسه "أزمة الحكم في الدول العربية"، فهي تشكل أزمة كبيرة على تنمية الدول العربية وحقوق مواطنيها، وتحدي بناء الدولة الوطنية-المدنية القائمة على الحكم الراشد والشرعية السياسية، والتشخيص لأهم مظاهر الفساد ومحاولة اقتراح جملة حلول مناسبة لها.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أكثر المناهج ملاءمة لطبيعة موضوع الدراسة، بالإضافة إلى المنهج التاريخي لتوضيح بعض القضايا ذات الصلة مع سرد للأحداث والوقائع.

حدود الدراسة:

○ الحدود الزمنية: طوال فترة حكم معمر القذافي، من 1969 إلى غاية تاريخ اندلاع ثورة 17 فبراير 2011.

○ الحدود المكانية: الدولة الليبية، الواقعة شمال القارة الإفريقية، إحدى دول المغرب العربي، والتي يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق مصر والسودان، ومن الجنوب التشاد والنيجر، ومن الغرب الجزائر وتونس، وتبلغ مساحتها 1.750.000 كلومتر مربع².

محاو الدراسة:

✚ المحور الأول: أزمة النظم السياسية المعاصرة

✚ المحور الثاني: جذور الحكم الفاسد في الدول العربية

✚ المحور الثالث: أبرز مظاهر الفساد في أنظمة الحكم العربية

✚ المحور الرابع: أزمة الحكم في ليبيا - نموذجاً - خلال فترة حكم القذافي 1969-2011

المحور الأول: أزمة النظم السياسية المعاصرة

إنّ النظم السياسية المعاصرة التي تشكلت بنائياً ووظيفياً وفكرياً في ظل ظروف وبيئة داخلية وخارجية مختلفة عما هو قائم الآن وبالتالي فهي تواجه قضايا ومواضيع ومسائل مختلفة كمياً ونوعياً عمّا اعتادت على التعامل معه في المراحل التاريخية السابقة، ومنها ما لا يتوفر لديها خبرات سابقة في التعامل معها، ويزيد من حدّة هذه الأزمة سرعة وكثافة المتغيرات المعاصرة ولجوء بعض الأنظمة للتعامل بالأساليب التقليدية التي تؤدي إلى تعقيد الأزمة بدلا من إدارتها وحلّها.

فعلى سبيل المثال، فإنّ دائرة عمل النظم السياسية المعاصرة لم تعد تقتصر على الدائرة الوطنية التي تشمل إقليم ومواطني الدولة ككل، بل صارت دائرة مركبة تشمل ما هو أدنى من الدائرة

الوطنية كالدائرة المحلية وما هو أعلى كالدائرة الإقليمية والدولية والعالمية أو الكونية بحيث تصير الدائرة الوطنية ما هي إلا حلقة اتصال تربط بين هذه الدوائر سواء على مستوى وضع السياسات العامة أو تنفيذها ووصولاً لتقييمها³.

فالأزمة التي تواجهها المجتمعات المعاصرة مُقسّمة عموماً على ثلاث أبعاد يمكن تصنيفها

كالتالي:

■ مجموعة الأبعاد البنائية:

كما ذكرنا سابقاً دائرة عمل النظم السياسية المعاصرة لم تعد قاصرة على الدولة القومية، بل على هذه الأنظمة أن تتعامل مع مجموعة الدوائر الأخرى، الأمر الذي يتطلب إعادة هيكلة النظم السياسية بما يتواءم وهذا الواقع الجديد.

وتصف جسيكا متيوز في دراسة لها بعنوان " انتقال السلطات " نشرت في مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية عام 1997 عملية انتقال السلطات في الدولة إلى أعلى وإلى أسفل وعلى الجانبين. أي إلى ما فوق الدولة، وما تحت الدولة، وإلى الأطراف الفاعلة من خارج الدولة، خاصة أولئك اللاعبين الجدد الذين ضاعفوا من الولاءات والامتداد الكوني، وتُرجع ذلك إلى تغير في بنية المنظمات من التراتبية إلى الشبكات ومن الإلزام المركزي، إلى الاتحاد الطوعي، ومحرك هذا التحول في ثورة تكنولوجيا المعلومات، وقدرة الاتصالات المتسعة على نحو جذري، وبالتالي من قوة الأفراد والجماعات بينما قلصت من السلطة التقليدية⁴.

وعليه يتوجب على الأنظمة التأقلم والفلسفة الجديدة للأبنية التي باتت في عدة دوائر، يتوجب على أساسها رسم وبناء السياسات، وهذه الدوائر هي:

أ. دائرة ما فوق الدولة الوطنية: المستوى الإقليمي والكوني،

ب. دائرة أدنى من الدولة الوطنية ونطلق عليها الدائرة المحلية وبينهما تقع دائرة الدولة

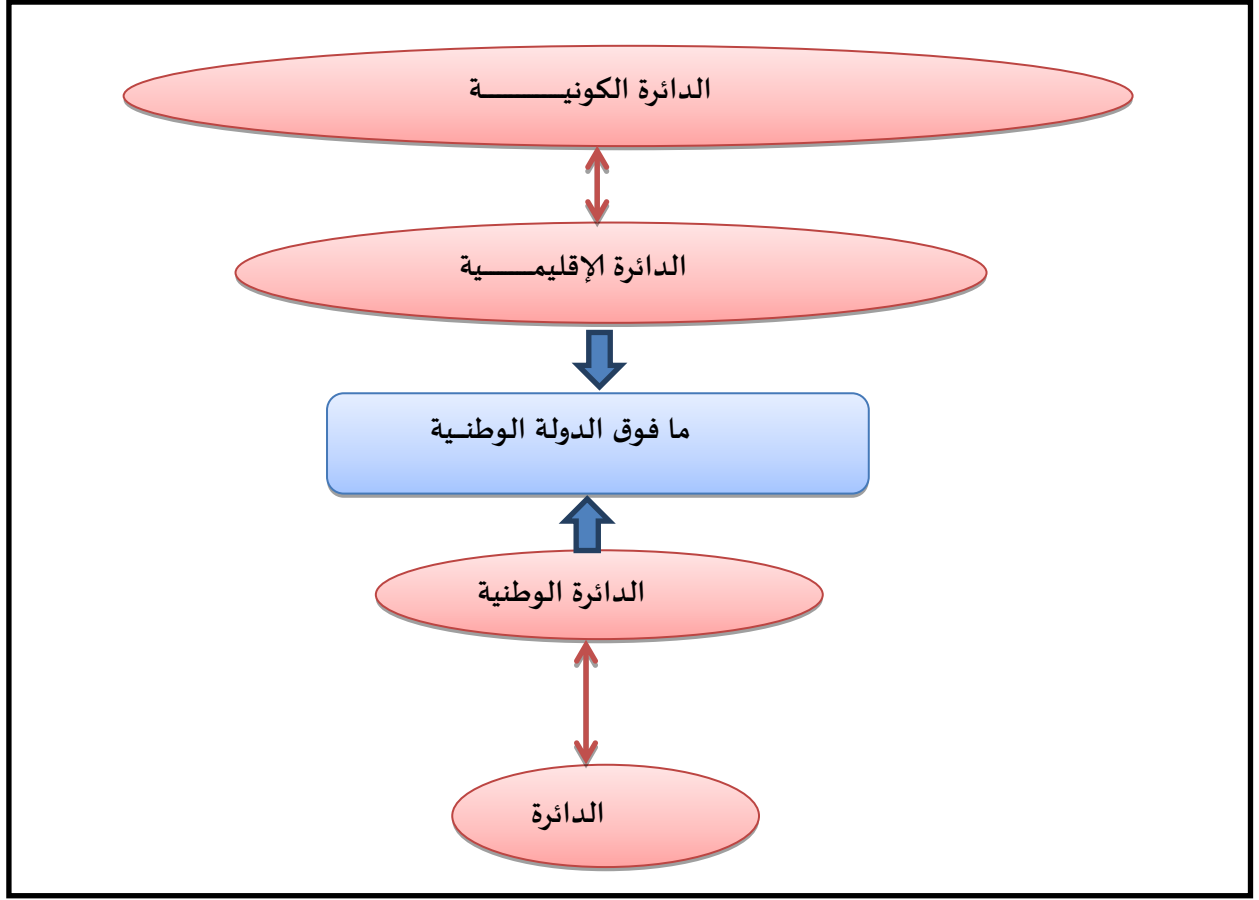
الوطنية، وهي في هذا السياق أداة ربط بين الدائرتين السابقتين.

ج. بناء مؤسسي جديد يتكون من مستوى للتعامل مع الإطار الكوني وآخر للتعامل مع

الإطار الإقليمي، وثالث للتعامل مع الإطار المحلي، ورابع للربط بين هذه المستويات.

و المخطط أدناه يوضح نمط التفاعل بين مجموع هذه الدوائر (مخطط من إنجاز

الباحثة):



و بالتالي فتمت حاجة إلى بناء مؤسسي جديد يضم مؤسسات فوق وطنية ومؤسسات وطنية، ومؤسسات محلي، ولا شك أن هذا يتطلب ما يلي⁵:

أ. تحديد طبيعة كل مجموعة من المؤسسات على كل من هذه المستويات من حيث أسلوب تشكيلها وأسلوب عملها والوظائف التي يتعين عليها القيام بها.

ب. تحديد علاقاتها ببعضها بعضاً ووضع النظم الكفيلة بتسيير عملها.

ج. تحديد الوظائف التي يمكن أن تقوم على كل من هذه المستويات.

د. تحديد علاقاتها بالمواطنين، وتحديد واجبات وحقوق المواطنين تجاه هذا البناء المؤسسي الجديد.

حيث يحدد عالم السياسة ألموند مصادر التغير السياسي فيشير إلى أنها تنبع من النظام السياسي نفسه والتغيرات التي تلحق بالنخبة السياسية، ومن الجماعات المحلية في البيئة الاجتماعية، ثم من النظم السياسية في البيئة الدولية وعادة ما تتفاعل العوامل النابعة من هذه المصادر مع بعضها البعض، فضغوط النخبة قد تؤثر على قدرات النظام السياسي ويمكن أن تمتد إلى المجتمع والنظام الدولي.

فجملة هذه العناصر التي تشكل الأزمة البنائية أو الهيكلية، هي التي تؤدي بدورها إلى انفجار العديد من المستويات الفرعية الأخرى لأزمة النظم السياسية المعاصرة، وفي ذات السياق فإنّ الفشل في التوصل إلى الآليات التي تؤدي إلى تحقيق التغيير السياسي في الوقت المناسب تتولد عنه بؤرة أزمة قابلة للانفجار.

■ مجموعة الأبعاد الوظيفية:

و تتمثل في ازدياد الأهمية النسبية لبعض وظائف النظم السياسية واتساع دائرة بعض الوظائف، وتغير محتوى وظائف أخرى وضرورة تغيير أسلوب أداء بعض الوظائف حيث أنّ الأداء التقليدي لم يعد ملائماً لواقع الحياة السياسية المعاصرة، هذا بالإضافة إلى ظهور مجالات جديدة لوظائف النظم السياسية⁶.

و من أبرز هذه الوظائف:

أ. الوظيفة الاتصالية:

من منظور كارل دويش⁷ تتمثل في الحاجة الملحة لتوفير قنوات الاتصال الرابطة بين مكونات النظام السياسي نفسه، وتوفير المعلومات اللازمة لصنع واتخاذ القرارات السياسية، وكذلك التعرف على ردود أفعال المواطنين تجاه هذه القرارات وعادة ما تقوم بهذه الوظيفة وسائل الإعلام والأحزاب السياسية. أين ازدادت أهمية هذه القنوات في الوقت المعاصر، حيث لم تعد مقتصرة على دائرة الدولة القومية فحسب، بل ولها دور هام في المجال الخارجي، التي تتطلب قنوات اتصال مستمرة مع مراكز التأثير الخارجية حيث أن وجود هذه القنوات يسهل مهمة النظم السياسية في التعامل مع الآثار الناتجة عن القرارات التي تتخذ عبر مراكز خارجية، فهذه الوظيفة الاتصالية تلعب وظيفة الأداة الرئيسية لما يطلق عليه التسويق السياسي، أين يتم من خلالها الترويج لبعض السياسات والقرارات التي تتخذها النظم السياسية.. كما تتيح للنظم السياسية في ظل الامكانيات المتطورة لوسائل الإعلام والاتصال ونظم المعلومات أن تعرض لعناصر ثقافتها وحضارتها، وخلق رأى عالم خارجي مساند لقضاياها.

ب. الوظيفة التطويرية لآلية المنافسة السياسية:

من الآليات الجديدة التي يفرضها عالم السياسية المعاصر كما هو مطروح من قبل صامويل هنتغنتون، فتح المجالات أمام المنافسة السياسية عبر الانتخابات السياسية والأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة وجماعات المصالح، فهي آليات تسمح للنظام بتطوير نفسه باستمرار، من حيث بنائه المؤسسي وأساليبه وأدواته في العمل بما يتناسب مع المتغيرات الجديدة في المجتمع، ومما يؤدي إلى زيادة قدرته على استيعاب القوى الرئيسية لهذه الوظيفة.

ففي كل مجتمع توجد حركة دائبة للأفراد والطوائف من المستويات العليا إلى الدنيا، ومن المستويات الدنيا إلى العليا مما يؤدي إلى "زيادة ملحوظة في العناصر المنحلة في الطبقات والتي لا تزال تتولّى السلطة، ومن جهة أخرى إلى زيادة العناصر ذات الصفات العليا في الطبقات المحكومة"، ويؤدي ذلك إلى التمييز المطلق لكل جماعة في المجتمع. وأن تحليل الجماعة يجعل التوازن الاجتماعي غير مستقر.⁸

ج. وظيفة قياس الرأي العام:

بناء منظومة سياسية تتماشى والوقت المعاصر، تتطلب آلية جديدة ألا وهي آلية أو وظيفة قياس الرأي العام بمختلف مستوياته، الوطنية والدولية. من منظور الكثير من المنظرين⁹ بات الحراك الجماهيري في المجتمعات يعبر وبصفة مباشرة سواء عن رضاه أو استياءاته من الطبقات الحاكمة في فرض قوانينها أو المساس بحقوق المواطنين، ما يتوجب على الطبقة الحاكمة الأخذ بعين الاعتبار أهمية الرأي العام الذي بات المحرك الأساسي لأي مجتمع، ومهما اختلفت أيديولوجيته، فقياسات الرأي العام الداخلية والخارجية تساعد على اكتشاف الجديد باستمرار، وتتيح للنظام السياسي الفرصة لتحديد مجال ونطاق التطوير المطلوب والبحث عن وسائل تحقيقه.¹⁰

د. الوظيفة التنفيذية:

من الوظائف التي تتطلب تغيير أسلوب أدائها الوظيفة التنفيذية التي تتخلص في نقل السياسات والقرارات إلى الواقع المادي وإلى حيّز التنفيذ، هذه الوظيفة كانت تعتمد في أدائها على القوة القهرية استناداً إلى أنّ النظام السياسي يحتكر الحقّ الشرعي في استخدام القوة والعنف لتنفيذ سياساته وقراراته إذا تطلب الأمر ذلك اتباع هذا الأسلوب لم يعد هو الأسلوب الملائم لواقع الحياة السياسية المعاصر إذ الأمر يتطلب المشاركة الشعبية في تنفيذ السياسات والقرارات، ومن خلال الحوار يمكن تحديد الوسائل اللازمة لتنفيذ السياسات والقرارات بوسائل أقل تكلفة وأكثر فاعلية.

هـ. الوظيفة التشريعية:

حيث أن نطاق التشريع قد اتسع ليشمل مجالات جديدة ذات خصائص فنية معقدة وذات أبعاد متعددة، كذلك أصبحت عملية التشريع لا تخضع فقط للمؤثرات الداخلية وإنّما تخضع أيضاً للمؤثرات الخارجية، تأثيراً لا يمكن تجاهله في مجالات التشريع الجديدة، كالبيئة والتجارة الالكترونية ومنع الاحتكار وحماية المستهلك، وحماية الملكية الفكرية، ومكافحة غسل الأموال والإرهاب والفساد وكافة أشكال الجريمة المنظمة، وكلها مجالات ذات طبيعة فنية معقدة تتطلب توافر قدرات ومهارات وخبرات خاصة لمن يقوم بوضع التشريعات الخاصة بها¹¹، ومن أبرز أمثلة تأثير العالم الخارجي على التشريع، ما يتعلق بالرسوم الجمركية والضرائب، حسب ما تُليه قواعد حركية التجارة العالمية والمنافسة الدولية في ظل نظام اقتصاد السوق وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

و. الوظيفة القضائية:

فوجود نظام قضائي حر منضبط لا يخضع للمؤثرات والضغط السياسية، ولديه القدرة على الفصل السريع في المنازعات وسرعة تنفيذ الأحكام يُعدّ من العوامل الجاذبة للاستثمارات وانتظام المعاملات، من خلال ما بات يُعرف اليوم بمحاكم التحكيم، ذات الطبيعة الخاصة التي تختلف عن المحاكم العادية من حيث المهارات القضائية وسرعة تنفيذ القرارات، لما طرأ على مفهوم العدالة الاجتماعية في الواقع المعاصر.

فكل هذه الوظائف عبارة عن جملة نماذج لبعض الاشكاليات التي تواجه النظم السياسية على المستوى الوظيفي، ولا شك أنّها تتطلب إجراء العديد من التغييرات على هذا المستوى، بالنسبة للنظم السياسية المعاصرة ولكن جوهر هذه الإشكاليات يتمثل في أن التغييرات المطلوبة لا بد وأن تكون تغييرات سريعة وهو ما يصطدم عادة بقيود ناتجة عن الخبرات السابقة في مجال أداء هذه الوظائف، حيث إنّ الاعتماد على القيام بوظيفة ما بطريقة معينة وبمفهوم معين على مدى زمن طويل يتولد عنه مقاومة شديدة للتغيير الذي يتطلب فكراً جديداً وفهماً جديداً وابتكاراً جديداً ومهارات جديدة¹².

■ مجموعة الأبعاد الفكرية:

تُمثّل الأبعاد الفكرية من أصعب الأبعاد التي تواجهها الأنظمة السياسية في الفترة المعاصرة، حيث تقيس مدة قدرة النظم السياسية على إدراك التغييرات التي تحدث وماداه وطبيعتها، وفي توافر القدرة لدى القائمين على هذه النظم على الإيمان بضرورة التغيير والاقتران بأنه هو الوسيلة الرئيسية لتحقيق التوازن داخل المجتمعات الداخلية أو حتى الخارجية منها. ومدى تقبل الطبقة الحاكمة لرأي الآخر و عبر السّماح بفتح قنوات تفاعل المجتمع المدني والاعتراف بوجودها ككيان، إلّا أنّ عمليات التغيير هذه تصطدم عادة بقوة مقاومة لحركة التغيير ليس استناداً إلى معيار المصالح التي قد تدار نتيجة لذلك فحسب وإنما استناداً إلى رؤى فكرية تشكلت على مدى مرحلة زمنية سابقة، مليئة بالخبرات والعادات والتقاليد الأمر الذي يجعل من الصّعب التخلّص منها بسهولة.

وعلى هذا تبرز الأيديولوجيات السياسية ذات الأنساق الفكرية المغلقة والتي شكلت فكري وثقافة الكثيرين من السّاسة الذين اكتسبوا خبراتهم السياسية في إطارها لتعد من أهم الاشكاليات التي تواجه النظم السياسية المعاصرة في التعامل مع ظواهر هذا العصر المعولم.

وتشترك معظم الدول العربية بخصائص تعيق التنمية فيها مما يستدعي قيام تغير ديمقراطي لأجل الإصلاح والبناء، ويمكن إجمالها من خلال الجدول أدناه:

الخصائص السياسية	طبيعة الإعاقة
الديمقراطية	تفتقر كثير من المجتمعات العربية إلى المناخ الديمقراطي السليم، مع ضعف وربما انعدام المشاركة السياسية في إدارة مقاليد الحكم.
القوة السياسية	تتميز بالمركزية في المجتمعات العربية في أيدي جماعات من الأسرة الحاكمة، ومن ثم لا تتوزع تلقائياً توزيعاً عادلاً بين الجماعات
المشاركة السياسية	تتميز بالضعف، وضعف مستوى الثقافة السياسية لدى أبناء هذه المجتمعات، وغياب الوعي السياسي والمشاركة السياسية لأفراد المجتمع، وهو ما يوفر بلا شك الفرصة لتفرد الصفوة الحاكمة باتخاذ القرارات دون مناقش أو منازع
الشرعية السياسية	ضعف وانعدام بسبب افرازات الظروف اللاديمقراطية وغياب المشاركة السياسية، فبالتالي هي نظم مفروضة على الشعب وليست نابعة من ظروف المنافسة السياسية.

- من إنجاز الباحثة-

المحور الثاني: جذور الحكم الفاسد في الدول العربية

■ اعتمدت الدول العربية وسائل ومقومات متشابهة لضمان بقائها وسيطرتها على مراكز السلطة، فطريقة استلام هذه الأخيرة (السلطة) في معظم الدول العربية لم تكن ديمقراطياً، قائمة على شرعية التعاقد بين الحاكم والمحكوم، سواء تعلق الأمر بالأنظمة الملكية الوراثية، أين يتولى الملك وأتباعه مختلف مستويات السلطة (التنفيذية، التشريعية والقضائية)، أو حتى الحكم الجمهوري الذي يقوم إما على أساس حكم الحزب الواحد الذي قوامه القبلية أو الطائفية أو العائلية، أو الأيديولوجية السياسية، أو حتى المستمد من التحالف مع النخب العسكرية والأمنية، وهذه الحكومات تستمر في حكمها عبر عقود طويلة من الزمن، لاعتمادها على التحكم في القرارات الهامة المتعلقة بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تمر بها شعوبه، التي سلبت حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة الاجتماعية أو السياسية، وانشغالها بالمستويات الدنيا من الأهمية، للبحث عن أبسط شروط البقاء لتوفير لقمة عيشها.

■ و قد ركزت الأنظمة العربية على إنشاء مؤسسات مجتمع مدني حكومية لاحتواء العمل والنشاط المدني واخضاعها لأجهزة الرقابة الرسمية، والسيطرة

على وسائل وأجهزة الإعلام الرسمية، من خلال مختلف وسائل القمع المادية والمعنوية كتعزيز ظاهرة الزبائنية والمحسوبية القائمة على أساس العائلية والطائفية وشراء الولاءات خاصة وللاءات مسؤولي الأجهزة الأمنية، التي تمّ انشاؤها بتوسع وبأسماء مختلفة، وأنشأت مصالح مشتركة مع كل منها، وقد لعب الفساد في هذه المنظومة دور اللأصق فيما بينها¹³.

■ كما وتميّزت الأنظمة العربية بما يعرف بتوريث الحكم، الذي أدى إلى تفشي ظاهرة الفساد وتأزم أوضاع الحكم في هذه الدول لهشاشة البنى السياسية، ومؤسساتها التشريعية والقضائية، أين لا تجري فيها انتخابات حقيقية قد تؤدي إلى تغيير الحاكم وعدم استمراره لسنوات طويلة، مما أنتج تخليد الأنظمة التسلطية لفترات طويلة من الزمن، بغض النظر عن كون الحاكم جاء بانقلاب عسكري (كحالة ليبيا)، أو حتى مبايعته كملك أو أمير في مرحلة الاستعمار، حتى شاعت الظاهرة وامتدت لتعمّ النظم الجمهورية.

■ أفرزت أنظمة الحكم العربية ما بات يُعرف جلياً بالنظام السياسي الاستبدادي، المعتمد على الولاءات الفردية والمصلحية التي ساعدت على بقاء هذه الأنظمة واستقرارها، وتساندها في ذلك منظومة دولية، تقوم على مبدأ تأمين مصالح الدول الكبرى وحمايتها¹⁴.

كل هذه البنى السياسية الفاسدة، باتت الهاجس الأكبر أمام التنمية سواء السياسية أو الاقتصادية للدول العربية، والمُعرقِل الأساسي لمسار التحول الديمقراطي وانتشار الفساد وهشاشة الدولة، وتناقض شروط العقد الاجتماعي ومبادئه بين المواطن والنظام، مما أدى إلى انتشار أزمة الشرعية في المجتمعات العربية، والأسى في الأوساط العامة التي لم تتمكّن من الوصول لحلّ لهذه المُعضلة، ممّا ولّد ثورة الشعوب العربية ضد أنظمة حكمها بهدف إنهاءها والعمل على بلورة عقد اجتماعي جديد، آمِلين أن يُبنى على أساس الديمقراطية الحقّة والشرعية السياسية، وإعادة ادماج سياسة الحكم الراشد القائمة على العدالة الاجتماعية والكرامة ومكافحة الفساد، الذي ينبغي أن ينتهي وفق توثيق دستوري بإجماع عام لخدمة المصلحة العامة.

المحور الثالث: أبرز مظاهر الفساد في أنظمة الحكم العربية

■ تثبيط حركية انشاء الأحزاب السياسية:

تتميز أيضاً أنظمة الحكم العربية، باحتكارها لسياسة مانعة لأحد أهم أحكام الديمقراطية المبنية أساساً على التعددية الحزبية، والحد من المشاركة السياسية داخل المجتمعات العربية، فالنظم الاستبدادية العربية تفرض القيود على تشكيل الأحزاب السياسية وعملها. وإن سمحت بها

فهي تكون شكلية وموالية لها، وخاضعة لسيطرتها في الأصل. فسياستها تتجلى في حكم الحزب الواحد للسلطة ولفترات طويلة عبر الزمن، أو تخضع المجتمعات لسيطرتها وهيمنتها، بادّعاءها للشرعية ودولة القانون، فتغيب كُليةً في الساحة السياسية المعارضة الفعّالة، فتصبح هذه الأحزاب جزءاً من تركيبة الفساد السياسي السائد.

وقد تُبْطت فاعلية انشاء أحزاب فعلية معارضة من خلال المنظومة القانونية التي تُنصّها وترسّمها السلطة الاستبدادية من خلال الدستور الذي يفرض مواد تقف أمام إمكانية تشكيل هذه الأحزاب، ففي الحالة المصرية مثلاً: يفرض القانون رقم 40 لسنة 1977 شروطاً على تشكيل الأحزاب السياسية، تتعلق بالحفاظ على النظام الاشتراكي الديمقراطي والمكاسب الاشتراكية، وفي اليمن يشترط قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم 66 لسنة 1991 الحفاظ على النظام الجمهوري وأهداف ومبادئ ثورتي سبتمبر وأكتوبر ودستور الجمهورية والانتماء القومي العربي والإسلامي للمجتمع اليمني¹⁵.

وفي معظمها شروط عائقة أمام تشكيل الأحزاب في هذه الدول، فالكثير من الأحزاب القائمة في الأنظمة العربية تعاني من غياب الديمقراطية الداخلية، حيث لا تعتقد مؤتمراتها في وقتها، ولا يتم التداول على مراكز القيادة اعتماداً على الكفاءة والاستحقاق وإنّما على أساس تحقيق المصالح الذاتية، كما تعاني غياب الشفافية والنزاهة في معايير الترشيح في منح التّركيات، ومن غياب الشفافية في صرف مالية الحزب.

فمعظم الدول العربية سمحت بالعمل الحزبي في اطار شروط تقييدية افرغت الهدف من مضمونه.

■ حصار حركية المجتمع المدني:

تُعدّ المنظّمات الأهلية أو المجتمع المدني من أهم معايير قياس ديمقراطية مجتمع معين، فهي تلعب دور الرقابة على الدولة ومؤسساتها، فهو الضمان لإدارة أي صراعات بصورة سلمية في المجتمعات.

والنظم العربية الاستبدادية، على استعداد دائم لمحاصرة وتثبيط عمل هذه الفئة أو منع وجودها أصلاً، وفي حالة خلق منظّمات أهلية فهي تكون شكلية، وهي وليدة المؤسسات الحكومية نفسها لمواالاتها وضمان بقائها وإعطائها صفة الشرعية بشكل مُزيّف. ومعظم الدول العربية تسنّ ضمن قوانينها حقّ حلّ هذه الجمعيات.

كما هو الحال في القانون رقم 84 لسنة 2002 لمصر، فغالبا ما كان يُنظر لأنشطة هذه المنظمات وفعاليتها على أنها تمثل مصدراً من مصادر تهديد الأمن للنظام الحاكم. ولذا كانت تخضع

لرقابة أمنية وإدارية خانقة تُعيق المبادرة وحرية اتخاذ القرار داخلها. وتم أحيانا توظيف الجمعيات الأهلية سياسيا لدعم مرشح الحزب الحاكم.

فلطالما سعت السلطات التنفيذية الممثلة بوزارة الداخلية، لتقييد تشكيل أو حركة هذه المنظمات الأهلية، حيث تتهّمها بتشويه سمعة البلد، الأمر الذي منع المجتمع المدني من إمكانية مواجهة الفساد السياسي والإداري والتغيير الحكومي في أنظمة الحكم العربية.

■ الإعلام الموالي للسلطة:

يُوصف الإعلام على أنه السلطة الرابعة لما له من أهمية كبرى في رقابة السلطات وفسادها. أين يمثل المجتمع بشكل مباشر ويعرض الحقائق أمام العامة. إلا أن أنظمة الحكم العربية الاستبدادية تخضع هذه السلطة الرابعة لسيطرتها وموالاتها للسلطة أو الحزب الحاكم، واحتواء الإعلاميين وتجنيدهم لخدمة النظام السائد، ومن هنا يتحوّل دور وسائل الإعلام من أداة للرقابة إلى أداة مروجّة للفئة الحاكمة.

فمعظم القوانين العربية ترسم حدوداً أما الإعلامي، لا يمكن تجاوزها أو المساس بها، قد تؤدي بهم للمحاكمة والسجن.

مثلاً: في خالة المغرب، نص الدستور لسنة 112 à على أن " حرية الصحافة مضمونة، ولا يمكن تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية..." وعلى الرغم من هذه النصوص الدستورية، فالإعلام في المغرب يعاني من عدّة عقبات، تتمثل أساساً في ملاحقة الصحفيين وفقاً للقانون الجنائي، والحكم على بعض الصحفيين بالعقوبات السالبة للحرية، وبغرامات مالية مرتفعة وبالمنع من الكتابة وبإغلاق الصحف... وفي احتكار الإعلام العمومي، ولا سيما القنوات التلفزيونية من قبل النظام، وعدم احترام التعددية الموجودة في المجتمع¹⁶ شكّلت سيطرة الأنظمة الحاكمة في الدول العربية لوسائل الإعلام أبرز مظاهر الفساد السياسي، وبالرغم من العديد من التغييرات الإيجابية التي برزت في مجال استخدام الإعلام الرسمي مؤخراً في هذه الأقطار إلا أن الحاجة ما زالت قائمة لمراجعة التشريعات النافذة في هذا المجال.

المحور الرابع: أزمة الحكم في ليبيا - نموذجاً - خلال فترة حكم القذافي 1969-2011

تُعتبر ليبيا إحدى الدول التي تعاني من أزمة الحكم والفساد بأشكاله المختلفة طيلة فترة الحكم السابق. فالفساد فيها ذلك الذي يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع، بالإضافة إلى سيادة حالة ذهنية لدى الأفراد والجماعات تُبرّر الفساد وتجد له من الذرائع ما يُبرّر استمراره واتساع نطاق مفعوله في الحياة اليومية¹⁷.

وليبيا تُعاني من أزمة حكم خانقة، ارتفعت منذ بدايات 1969 أين دخلت ليبيا مرحلة القيادة العسكرية التي تميّزت بانعدام المؤسسات وبروز حكم الفرد الواحد في واجهة السلطة، على يد قائد الثورة معمر القذافي، والذي غيّر من فلسفة ليبيا الاقتصادية والسياسية، من التوجّه الغربي الرأسمالي، إلى دولة قومية اشتراكية.

ولدت هذه الأزمة طيلة فترة حكم القائد العسكري (1969-2011)، العديد من عوائق التنمية بمستوياتها المختلفة، بدايةً بهشاشة النظام السياسي فيها والمؤسسات السياسية والأجهزة داخل الدولة التي تمثل في مجملها معوقات مادية وأيديولوجية.

1. خصائص النظام الليبي (1969-2011):

يقف نظام الحكم الليبي منذ قيامه على مجموعة من الخصائص والقيم التي تفرض أيديولوجية احتكارية مُعيّنة، قائمة على مبدأ القبليّة في الحكم وفي تقاسم الثروات، وهو الأمر الذي وضع المجتمع الليبي أمام صراع دائم امتدّ به حتّى بعد ثورة 17 فبراير 2011. والذي بات يُهدّد كيان الدولة الليبية ووضعها أمام محكّ الدولة الفاشلة بشكل مُباشر. والذي يُعدّ من أهمّ مُعوقات التنمية الليبية، إضافةً إلى جُملة العادات والتقاليد السائدة في هذا المجتمع.¹⁸

يُمكن تلخيص أهمّ هذه الخصائص فيما يلي:
أ. سياسة النظام القبلي:

تميّز نظام حكم القذافي طيلة فترة حكمه بتكريسه لمبدأ الانتماءات القبليّة والولاءات الضيقة، بدايةً بقبيلته " القذافة"، التي كانت مُتحالفة مع جملة من القبائل الأخرى لضمان استمراره وبقاء سلطته.

فكان اللّجوء إلى القبيلة من خطاب القذافي وتحركاته، لم تخلوا من توظيف صريح لهذه البُنى الاجتماعية في ظلّ عملية منع صارمة لأيّ تنظيم مدني آخر. وحتّى للجان ثورية، لا يخلو أيضاً من عملية ارتكاز على أساس الانتماء المناطقي- القبلي، وهذا ما يُفسّر ظاهرة الولع الشديد بالرجوع إلى الإرث القبلي الليبي.¹⁹

فقد ظلّت القبيلة تُمثّل الهيكل الاجتماعي الليبي والمُسيّرة والمُحرّكة للمسارات السياسيّة للأفراد في ظلّ غياب مُجتمع مدني فاعل كالأحزاب والتّقابات والجمعيات الأهليّة.

ب. غياب دور المجتمع المدني:

المجتمع المدني ينطوي على أربعة أركان رئيسيّة يجب عليه تتبّعها واعتمادها على²⁰:

❖ البُعد الطّوعي،

❖ الطابع التّعددي الديمقراطي،

❖ الطابع الوسيط لمنظمات المجتمع المدني،

❖ الطابع التعاقدية الذي تتصف به هذه المنظمات ويعني أن الأفراد تعاقدوا بالإرادة

الحرّة على إنشائها، وهو ما يُلزم تلك المنظّمات بالعمل في حدود الإطار القانوني السائد في المجتمع وانتهاج وسائل مشروعة لتحقيق أهدافها.

إلا أن نظام الحكم السابق حرم المجتمع من امكانية وجود أو فاعلية دول المجتمع المدني بمختلف قطاعاته، سواء تعلّق الأمر بالأحزاب، النقابات، أو حتى المنظمات غير الحكومية، بل اعتمد نظام الحكم فقط على الولاءات القبلية والأيدولوجية الثورية للقائد العسكري، الذي يعتبر السلطة الحاكمة والنّاهية الوحيدة في المجتمع الليبي الذي بات مستبعداً أمام عقائد الحكم هذه. و الجدول أدناه يوضح البناء الطبقي السائد طول الفترة الممتدة ما بين 1969 إلى غاية سنة 2011:

طبقة الطبقة	خصائصها
الطبقة الحاكمة	• الطبقة التسلطية المقربة لعائلة القذافي • الترفع على بقية أفراد الشعب • طبقة فوق القانون • القانون الوحيد الذي يحكمها هو كلام الزعيم القذافي • الغوغائية والتعالي على الناس • هم الشعب نفسه لا غير
طبقة التجار والمستقلين عن النظام	• الطبقة المصادرة أموالهم وأصولهم في الثمانينات • الموصفون بالمستغلّين من قبل الطبقة الحاكمة • المراقبة الدائمة من قبل النظام وأعوانه • الخسائر غير المتوقعة نظراً للتذبذب المستمر لنظام الحكم
الطبقة العامة	• الطبقة المغلوب على أمرها • لا سلطة ولا ثروة • مهمّشين من قبل النظام • تمثّل أغلبية الشعب الليبي • مستوى الدخل لا يتجاوز 100 إلى 150 دولار في الشهر الواحد

- من إنجاز الباحثة-

II. مُشكلات التّنمية السياسية في النظام الليبي (1969-2011):

تُعاني ليبيا كمعظم الدول العربية الأخرى من هواجس التنمية السياسية طوال فترة الحكم السابق، باتت هذه المشاكل تفرز جملة معوقات تقف أمام مسيرتها التّنموية، حيث تعود جذور هذه المشاكل إلى تاريخ ليبيا السياسي والموروث منذ قيامها، ولطالما كانت الحائط العائق لها، ويمكن طرح جملة من أبرز هذه المشاكل:

أ. مشكلة الهوية:

فلم تصل الطبقة الحاكمة في ليبيا للإجابة عن أهم الأسئلة التي ينطلق من أساسها أي عقد اجتماعي: من نحن؟ وما أهدافنا؟، فلطالما كانت الإجابة العفوية أن الدولة هي نفسها الأسرة الحاكمة، وأن قوام هذه الدولة من عادات وتقاليد هذه الأسرة نفسها²¹، وأن الأيديولوجية التي يجب أن تسود هي نفسها أيديولوجية الأمر الناهي القائد الثوري القذافي لما رسمه من أفكار لا تُناقش محسومة ومحتومة عبر كتابه الأخضر، وبات الآخر، أو الطبقة المحكومة، العاجز الوحيد أمام الإجابة عن أسئلته، أو الاعتراف بوجوده ككيان قائم، أو كأيديولوجية مُعترف بها.

فلطالما أخفقت هاته القيادة في إرسائها لأساس مُشترك للهوية القومية يخدم العام وليس الخاص، حيث تتوقف مسألة الهوية على ثقة أفراد المجتمع في تراثهم وحضارتهم ومدى مساهمة الكل في بناء حضارتهم وعلى اتساع وعمق مشاركتهم فيها²².

فمشكلة الهوية تحدث عندما يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة تتجاوز انتماءاتهم التقليدية.

ب. مشكلة الشرعية:

تتمثل أزمة الشرعية في طرح مجموعة من التساؤلات حول مدى شرعية صُناع القرارات في المجتمع، وهي تُثار حسب نبيل السمالوطي خلال مراحل الانتقال من التقليدية إلى الحداثة، مما يؤدي إلى إعادة النظر في القيادات القبلية والطائفية، والاتجاه نحو بناء مؤسسات، والانتقال إلى أساليب الحكم الرشيدة، من خلال نظم كالانتخابات والاستفتاءات والرضا الجماهيري والحكم من خلال مؤسسات شرعية²³. وهنا تُثار قضية الأحزاب والتنافس الحزبي على السلطة في إطار النظم المشروعة، فهي أزمة تتعلق أساساً بعدم تقبل المواطنين المحكومين لنظام سياسي أو نخبة حاكمة باعتبارها لا تتمتع بالشرعية²⁴.

فمشكلة الشرعية في ليبيا بدأت مع استلام القذافي للحكم عبر انقلاب عسكري ضد الملك إدريس السنوسي 1969، أين وهب لنفسه حق الحكم والسيادة الكاملة، دون السماح بشكل صريح بأي وجود قوى مُنافسة له للحكم، أو حتى السماح بإبداء الزؤى من قبل الرأي العام، حيث يعتبر السلطة الوحيدة التي تفرض وتنص وتطبق القوانين بغض النظر عن الرضا الجمهوري، ما ولّد أزمة شرعية خامدة لأربعة عقود من الزمن انفجرت مع انفجار ثورة فبراير 2011.

ت. مشكلة المشاركة السياسية:

تعرف المشاركة السياسية بأنها العملية التي يمارسها أفراد المجتمع، للتأثير في الطبقة الحاكمة في عملية صنع واتخاذ القرارات التي تمس الدولة، وعملية مساندة أو مُعارضة لقيم سياسية معينة²⁵. وحسب السيد عبد المطلب غانم فالمشاركة السياسية درجات تتمثل في²⁶:

- منصب سياسي،
- السعي نحو منصب سياسي،
- العضوية الإيجابية في تنظيم سياسي،
- العضوية السلبية في تنظيم سياسي،
- المشاركة في الاجتماعات السياسية والمظاهرات والتصويت،
- الاهتمام العام بالسياسة.

وقد باتت المشاركة السياسية عبارة عن أزمة تمس المجتمع الليبي، حيث انعدم وبشكل كلي أي احتمال لأفراد المجتمع من المساهمة في أي أحد من هذه الجوانب وبالتالي انعدام المشاركة السياسية في الحياة العامة لبلادهم.

ث. مشكلة التكامل المجتمعي:

وهي ما تعرف أيضاً بمشكلة التغلغل، أين عجزت الحكومة الليبية في الواصل مع أطراف المجتمع الواحد، المفكك عبر عرض قبائله، وطبقاتها وعزل سياسة الواحدة على الأخرى، وانعدام الولاء للأمة والإخلاص لها على حساب الولاءات والاعتبارات القومية المحلية الضيقة. أين ارتبطت مشكلة التغلغل في ليبيا بعدم قدرة السلطة على الوصول بسياساتها إلى أطراف المجتمع، بمعنى عدم قدرة السلطة على التغلغل والنفوذ إلى كافة أنحاء إقليم الدولة وفرض سيطرة الولاء للوطن، وتفعيل حسّ المواطنة²⁷.

III. مُعَوَّقات التَّنامية السياسية في النِّظام الليبي (1969-2011):

ويمكن حصر أبرز مظاهرها فيما يلي:

أ. هشاشة البنى السياسية:

حيث تعدّ هشاشة البنيان السياسي من أهم نتائج أزمة الحكم أو الحكم الفاسد، ومن أهم المعوّقات الرئسية أمام التنمية، وأوّل مُسبِّبها هو طبيعة نظامها، بالإضافة إلى الجانب الإداري الذي لا يعتمد على معايير الكفاءة وتقاسم العمل، أو حتّى وضع الشّخص المُناسب في المكان المُناسب، فالديكتاتورية الليبية كان مرجعها الوحيد هو الحاكم الذي يُصدر القرارات من طرفه لوحده.

فالديمقراطية في حدّ ذاتها أهمّ أجزاء التَّنامية السياسية، التي ترتبط دائماً باليقظة والتيّ تسح بدخول الشّرائح الواسعة من الأفراد في العمليّة السياسيّة، فضلاً عن كفالة الحقوق والحريّات المدنية والسياسية والاقتصادية، وتوفير الوسائل والقنوات الشّرعيّة التي تمكّنهم من التأثير في عمليّة اتخاذ القرارات السياسيّة. فالتَّنامية السياسية بمعناها الحقيقي قوامها الديمقراطية.

فليبيا الدّولة الغنيّة بالثّروات، لاسيما منها النّفطيّة، وعلى الرّغم من توقّر امكانيّاتها من الثّروات المعدنية والمائيّة، ممّا يجعلها في مصاف الدّول المتقدّمة، إلّا أنّ عدم الاستقرار المؤسّسي داخل الدّولة

والحكم التسلطي للطبقة الحاكمة ومُوالِها، جعلها في أوائل الدول المتخلفة والفقيرة بكل المقاييس الدولية²⁸.

و من هنا يمكن تلخيص أهمّ العوائق التي تزيد من هشاشة البنى السياسية في ليبيا، عبر النقاط التالية:

➤ الديكتاتورية:

- و التي تمثل أقدم صور الحكم في العالم، حيث يتجلى في ليبيا لسببين رئيسيين هما²⁹:
- غياب الديمقراطية: فقد ظهرت الفاشية والنازية في ليبيا منذ اعتلاء القذافي سدة الحكم، وأصبح يمارس كل أشكال الاضطهاد والاستبداد للشعب الليبي بعد أن قام بإبعاد وتصفية أغلب معاونيه في مجلس قيادة الثورة³⁰
- غياب حقوق الإنسان: فقد اعتبر القذافي طوال فترة حكمه، بأن أفكاره العميقة لا يُسمح بتحريفها أو معارضتها، ومن يرتكب ذلك يُتهم بالخيانة العظمى وأُجيز قتله، مثلما كانت تطبقها اللجان الثورية التابعين للقذافي عبر أشرس أنواع التعذيب والانتهاكات والاعتقالات بكل أنواعها. وقد سُلبت أدنى حقوق المواطن الليبي سواء المدنية أو السياسية منها على مدى أربعة عقود من الزمن.

➤ غياب الاستقرار السياسي:

- حيث تقاس درجة الاستقرار السياسي في أي دولة من خلال بعدين أساسيين:
- مدى الاستقرار المؤسسي: الذي يتمثل في التغيرات داخل الحكومة كلها وانقسامات الأحزاب السياسية، ومدى الرضا الجماهيري على النظام، أو ما يعرف بعملية التعبئة الاجتماعية داخل البلاد، وكذلك الصراعات الداخلية والقبلية على المناصب السياسية الدنيا في الدولة والتي يخلقها النظام ويُقحم الشعب فيها. والنظام الديكتاتوري السابق في ليبيا، لا طالما أدمج التنمية بالأشخاص والزعيم أو أحد أفراد عائلته الذين هم على رأس السلطة في النظام.
- مدى العنف السياسي: فلطالما اعتمد النظام السياسي الليبي على منح العطايا والهبات كما كان يفعل مع الدول الإفريقية، وهدر أموال الشعب في تحقيق أمجاد وهمية، وإنفاق الميزانيات على بناء القوات الأمنية لحمايته، على حساب حقوق المواطنين، ولم يعتمد على التنمية في الداخل ولم يع أن الأمن في البلاد ينبع من النجاح في جهود التنمية.

ب. هشاشة البنى الإدارية:

من أهمّ معوّقات بناء المجتمع الديمقراطي في ليبيا الذي كان يفرضه نظام الحكم فيها ما يُعرف بالبيروقراطية³¹، تعتبر كمسبّب للتخلف الإداري، وتؤدي إلى عوائق أخرى، كالتضخّم في الجهاز الإداري، وإضفاء الولاءات الشّخصيّة خاصة في اتجاه الإدارة العليا، حيث المتّبع لهرم التّوظيف يجد أنّ الإدارات العليا نفسها تابعة لنظام الحكم السائد فيها، والذي يخدم المصالح الخاصة للقائد الحاكم.

وذلك بجانب الإطار الرّسمي الذي يحكم الولاء الوظيفي للتّنظيم في ضوء وظائفه وأنشطته المحدّدة في شكل رسمي وموضوعي، وغالباً ما كان ينتاب الجهاز الإداري عدم الاستقرار نتيجة لتوجّهات الحكومة غير المستقرّة أساساً فذلك شأن الجهاز الإداري في ليبيا طيلة حكم القذافي، بالإضافة إلى تعدّد القيادات العليا للجهاز الإداري في إصدار القرارات كأمانة اللّجنة الشّعبية العامة، مكتب معلومات القائد، مكتب الاتّصال، مكتب سيف، جمعية هناء... إلخ.

و ممّا سبق يمكن تلخيص أهمّ العوائق التي تزيد من ترهّل البنى الإدارية في ليبيا، عبر النقاط التالية:

➤ **التضخم في الجهاز الإداري:** يوصف الجهاز الإداري الليبي بالتضخم وهي من الخصال التي تميّز بها طيلة عقود من الزمن، ناهيك عن وسائل التنظيم وعناصره واعتماده بالقدر الأوفر من التنظيم الرسمي، وغالباً ما كان ينتاب الجهاز الإداري عدم الاستقرار نتيجة لتوجّهات الحكومة غير المستقرّة أساساً فذلك شأن وصف به الجهاز الإداري في ليبيا طيلة حكم القذافي.

➤ **التضخم في البناء الحكومي:** وظاهرة التضخم هذه تكون نتيجة للتوسع الأفقي في بناء التنظيم الإداري، وذلك بزيادة عدد الوحدات المكونة له، فمن المشاهد تزايد عدد الوزارات باستمرار في ليبيا إبان حكم القذافي وفصلها ودمجها بين الحين والآخر، وكذلك الشّأن فيما يتعلق بالمصالح الحكومية، والهيئات، والمؤسسات العامة، والشركات التي تتبعها، وسائر مختلف الوحدات الاقتصادية، بل كنا نجد تزايداً مستمراً في وحدات الحكم المحلي غير الفعالة أصلاً³².

➤ **الإهمال:** حيث أنّ الإهمال ناتج عن الرواتب، التي تعتبر أداة القياس للأداء سواء من حيث الكم أو الكيف، مما يؤدي إلى المحاباة ودورها في التحفيز، مما يفتح باب الرشوة والكثير من المساوئ في الجهاز الإداري، وذلك راجع إلى نقص الوعي الإداري بأهمية القطاع العام ودوره في عملية التنمية وشعور الأشخاص بالانفصال عن القطاع العام وما للدولة يبقى خاص بالدولة وما للمواطن للمواطن³³.

➤ **المركزية الإدارية:** وصفت الإدارة في ليبيا منذ بداية حكم القذافي بالمركزية، وجنوح الرؤساء الإداريين إلى تركيز السلطة في إصدار القرارات، حيث يحاول الرؤساء في الوحدات الإدارية الدنيا اتباع نفس سياسة الرئيس الأعلى للجهاز الإداري وتطبيق صفات السلطة المركزية، مما يؤدي إلى اختناق العمل وإضعاف الروح المعنوية للموظفين في الجهاز الإداري، ويؤدي إلى إضعاف الكفاءة لديهم، ومما يترتب على ذلك إعاقة للتنمية³⁴.

➤ **البيروقراطية:** وخاصة منها الاستبدادية التي لا طالما سيطرت على الإدارات الليبية، حيث يتحكم الزعيم وأتباعه، فلطالما كان للزعيم حق التدخل في الأعمال

➤ **سوء الإدارة وعدم الكفاءة للجهاز الإداري**

➤ **عدم واقعية الأهداف**

ج. هشاشة البنى الاقتصادية:

حيث تجلّت العديد من المَعَوَّقات أمام عجلة التنمية الاقتصادية ولّدها نظام الحكم الفاشل فيها، ويُمكن تلخيص أهمّها فيما يلي:

(1) المشاريع الواهية :

أين اعتمد النظام الليبي منذ قيامه، إلى تبني مشاريع واهية هدفت إلى استنزاف مقدرات الدولة واستنزاف مواردها، ما جعلها دائماً في أزمة خانقة للمجتمع الليبي وإعاقة تنميته وقد كانت من أول هذه المشاريع " التّهر الصناعي القديم"، الذي أنفق عليه النظام ما يزيد عن 75 مليار دولار³⁵، حيث لم تكن له مردودية تُذكر أمام ما استغلّه هذا المشروع، ولا يسهم في تنمية القطاع الزراعي ولا الحدّ من ظاهرة التّصحّر، فحصر البلاد في الصّناعة النّفطيّة الرّيعيّة جعلها لا تخطو خطوات التنمية الاقتصاديّة فيها ولا حتى التفكير في التنمية المستدامة، فباتت مبيعات قطاع الهيدروكربون مقابل الغذاء دون أيّ تنمية صناعية تُذكر رسمها نظام الحكم فيها.

(2) انخفاض مُستويات الدّخل الليبي:

أدت أزمة الحكم الليبي لامتنعاص المواطنين لحقوقهم في مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية، وقد كانت من أبرز نتائجها مشاكل البطالة وارتفاع الأسعار وعدم تحقيق التّوازن الاقتصادي، ما أدّى إلى انخفاضات حادّة على مستوى الدّخل، الذي يُعدّ معوّقاً في حدّ ذاته، فهو يعكس تردّي الوضع الصّحي والغذائي والتّعليمي، وهذا بدوره أدّى إلى انخفاض انتاجيّة العاملين وتردّي أوضاعهم المعيشيّة³⁶.

فانخفاض مُستوى الدّخل في دولة غنيّة بالموارد كليبيا، إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على فساد نظام الحكم واستحواده على كل هذه الطاقات وحرمان شعبه من توفير مستوى من مستويات العيش السّليم وتهديد أمنه الإنساني بمختلف جوانبه.

(3) التبعيّة الإقتصادية:

سعى القذافي منذ قدومه للسلطة إقحام البلاد في تبعيّة إقتصادية وتكريسها في كل موارد الدولة، والتي تُعتبر من القيود المفروضة والمكبلة لحركة التنمية في ليبيا. فقد عانت لطيلة عقود طويلة من اختلالات في هيكل صادراتها الذي يتسم بعدم التنوع، إذ يعتمد على سلعتين فقط، هما النفط والغاز، ما يجعلها مُعتمدةً على الاستيراد بصورة فعلية ممّا يزيد في حدة تبعيتها الاقتصادية، إضافةً إلى الارتباط النقدي والمالي، والذي يكون بأشكال وصور مُتنوعة. وتكريس التبعيّة من خلال الشركات المُتعددة الجنسيات، والاحتكار التكنولوجي لها. فكلّ هذا وذاك ولّد الحراك الجماهيري الليبي في 17 فبراير 2011، حيث كانت هذه الثورة عند الليبيين بمثابة القاعدة الرئسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية، بحُكم اقتلاع النظام السابق القائم على الاستبداد وبطش قواعد الديمقراطية، مقابل بناء دولة القانون القائمة على الحكم الراشد ومبدأ تداول السلطة والفصل بين السلطات، وبناء منظومة قانونية قوامها العدالة الاجتماعية والقانونية، وبناء دستور جديد قائم على أساس عقد اجتماعي جديد مبني على الشرعية والمشروعية بين الحاكم والمحكوم. ومُخلفات هذه الثورة تبقى قيد البحوث لما أفرزته من أزمات وتهديدات أمنية جديدة تخطّت حدود الدولة لتصل إلى جوارها الإقليمي [وتبقى هذه الدراسات قاب قوسين].

خاتمة:

تُعاني مُعظم الدول العربية أزمات حكم خانقة، تقف أمام عجلة تنميتها، وقد مثّلت ليبيا ولعُقود طويلة، إحدى أبرز النماذج في حلقات الاستبداد والحكم الفاسد المتنافي والقواعد الديمقراطية لأيّ مجتمع.

الأمر الذي ولّد العديد من الثورات في ربوع الوطن العربي الذي بات أوطاناً، وفُرصةً أمام المطامع الغربية، التي تبحث بدورها عن بُور التوتّر والضعف في أوساط هذه الدول وهشاشة أنظمتها وتخلّف أيديولوجياتها، واضمحلال عقائدها.

فالشعوب العربية اختارت مخاض الانتفاضات والثورات رغم ما فيها من مُخلفات هالكة للأرواح والموارد والأوطان بمختلف أصعدته، على أن تبقى عاجزةً أمام أنظمة حكم طاغية ومُستبدّة، تتلاعب بالقيم المجتمعية، ولا تعترف دولة قوامها الديمقراطية القائمة على المشاركة السياسية، وبثّ روح المواطنة، والسّماح بإنشاء الأحزاب السياسيّة، أو حتّى الاعتراف بالمنظمات الجماهيرية واحترام سيادة القانون والاعتراف بحقوق الانسان العربي، الذي يبحث عن الكرامة والتّزاهة، والحقّ في العيش الكريم، بكل حريّة وديمقراطية.

وعلى هذا الأساس، ومن خلال دراستنا هذه يمكننا طرح جملة من التّوصيات كالتالي:

- ✓ تجسيد مبدأ الفصل بين السلطات وتوزيع الصلاحيات بينها في الأقطار العربية، والالتزام بالمعايير المحددة قانونياً، في كيفية توزيع المناصب العليا بعيداً عن المحسوبية السياسية القبلية أو الطائفية.
- ✓ تكريس مبدأ حق الوصول إلى المعلومات من خلال النصوص الدستورية والتشريعات، ومسح فكرة حجب المعلومة والبيروقراطية الإدارية التي لا تؤمن بحق المواطن في الاطلاع على المعلومات.
- ✓ نزاهة الانتخابات التمثيلية بالابتعاد عن تعطيل العملية الانتخابية أو تزوير نتائج الانتخابات من خلال إشاعة مظاهر العنف والرشوة واستعمال الأموال والممتلكات العامة، أو التدخل غير المبرر عبر الأجهزة الأمنية في العملية الانتخابية.
- ✓ شفافية البرلمان في إقرار الموازنات وإدارة الممتلكات والأموال العامة بنزاهة، وتقديم الحسابات الختامية للسنوات المالية التي تمثل الإنفاق الفعلي.
- ✓ استقلالية أجهزة ومؤسسات وهيئات الرقابة العامة عن رئيس السلطة التنفيذية، وتوفير الحصانات الكافية للقيام بدورهم الرقابي.
- ✓ خضوع المؤسسات الأمنية والجيش لرقابة البرلمان ومساءلتها، والتفصيل في الموازنة العامة، وتطبيق الأحكام المتعلقة بإشهار الدّمة المالية لقادة الأجهزة الأمنية.
- ✓ فك القيود المتعلقة بتشكيل الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية على أن تكون فعالة بعيدة عن الموالاة للجهات الحكومية.
- ✓ استقلالية الإعلام عن سيطرة الحزب الحاكم والاعتراف بالمواقف المعارضة للسياسة وعدم استخدام الإعلام الرسمي في مهاجمة قوى المعارضة والاعتراف بحقوق العمل الإعلامي الأهلي والخاص وحرّياته.

الملاحق:

❖ الملحق رقم 1-:

الوزراء العسكريون	الوزراء المدنيون	عدد الوزراء	رئيس الوزراء	تاريخ تشكيل الوزارة	التشكيل الوزاري
2	9	11	د. محمد المغربي	1969.9.07	1
5	8	13	العقيد معمر القذافي	1970.1.16	2
8	5	13	العقيد معمر القذافي	1970.9.16	3
3	10	16	العقيد معمر القذافي	1971.8.13	4
1	16	19	الرائد عبد السلام جلود	1972.7.16	5
3	18	21	الرائد عبد السلام جلود	1974.11.14	6

37 التشكيلات الوزارية في ليبيا خلال الفترة 1969-1976

الملاحظات:

- رئيس الوزراء الغالب نفسه هو الحاكم: معمر القذافي لثلاث عهود متتالية
- رؤساء الوزراء الآخرون وُلّاءة دائمون للعقيد القذافي
- المناصب العسكرية للوزراء دائماً قائمة أمام المدنيين
- في العهدة الأولى للوزير الأول القذافي، عدد المناصب الوزارية للعسكريين هي الأغلب.

❖ الملحق رقم 2:-

الإعلان الدستوري

الباب الثاني

نظام الحكم

مادة (18)

مجلس قيادة الثورة هو أعلى سلطة في الجمهورية العربية الليبية وبمباشرة أعمال السيادة العليا والتشريع ووضع السياسة العامة للدولة نيابة عن الشعب وله بهذه الصفة أن يتخذ كافة التدابير التي يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها، وتكوه هذه التدابير في صورة إعلانات دستورية أو قوانين أو أوامر أو قرارات ولا يجوز الطعن فيما يتخذه مجلس قيادة الثورة أمام أي جهة.

مادة (19)

يعين مجلس قيادة الثورة مجلساً للوزراء يتكون من رئيس للوزراء ووزراء ويجوز له تعيين نواب لرئيس الوزراء ووزراء بدون وزارة. ولمجلس قيادة الثورة أن يُقيل رئيس الوزراء والوزراء، وأن يقبل استقالتهم من مناصبهم.

ويترتب على استقالة رئيس مجلس الوزراء استقالة مجلس الوزراء، ويتولى مجلس الوزراء تنفيذ السياسة العامة للدولة وفق ما يرسمه مجلس قيادة الثورة وهو مسؤول عن أعماله أمام مجلس قيادة الثورة، ودون إخلال بالمسؤولية التضامنية لمجلس الوزراء يكون كل وزير مسؤولاً عن أعمال وزارته أمام رئيس مجلس الوزراء.

مجلس قيادة الثورة

صدر بتاريخ 2 شوال 1389 هـ الموافق لـ 11 ديسمبر 1969

-ينشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية للجمهورية الليبية-

الهوامش:

- 1 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة -أمان-، الفساد السياسي في العالم العربي: حالة دراسية، مجموعة دول عربية (فلسطين، المغرب، اليمن، مصر، تونس، لبنان)، 6 حزيران، 2014، ص 05.
- 2 محمود السيد، تاريخ دول المغرب العربي: ليبيا-تونس- الجزائر- المغرب- موريتانيا، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية: مصر، 1006، ص 9.
- 3 محمد سعد أبو عامود، أزمة النظم السياسية المعاصرة، مجلة الديمقراطية: الأهرام، القاهرة: مصر، العدد 39، يوليو 2010، ص 25.
- 4 نفس المرجع، ص 27
- 5 نفس المرجع، ص 28.
- 6 نفس المرجع، ص 29.
- 7 Karl w.Deutsch, **The analysis of international relations**, U.S.A: Prentice-Hall international editions, pp 282-286.
- 8 علي محمد بيومي، دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي، دار الكتاب الحديث، القاهرة: مصر، ط 1، 2004، ص 27.
- 9 Rod Hague and Martin Harrop, **Comparative government and politics: An Introduction**, 6.th ed.New York: Palgrave Macmillan, 2004, p 177.
- 10 علي محمد شمس، العلوم السياسية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراتة: ليبيا، ط 2، 1988، ص ص 69-78.
- 11 محمد سعد أبو عامود، المرجع السابق، ص 31.
- 12 المرجع السابق، ص 31.
- 13 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة -أمان-، المرجع السابق، ص 8.
- 14 نفس المرجع، ص 9-10.
- 15 المرجع السابق، ص 37.
- 16 نفس المرجع، ص 41
- 17 فتحي محمد أميمه، الفساد السياسي والإداري كأحد أسباب الثورات العربية: ثورة 17 فبراير نموذجاً، جامعة مصراتة: كلية الآداب، ليبيا، د.ت.ن، ص 3.
- 18 المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، حلقة نقاش: ليبيا والقرن الواحد والعشرون، دار الكتاب الوطنية، بنغازي: ليبيا، ط 1، 2005، ص ص 6-27.
- 19 محمد نجيب بوطالب، الأبعاد السياسية القبلية في المجتمعات العربية: مقارنة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، أكتوبر 2011، ص 9.
- 21 عبد العالي معزوز، نقد النظام الأبوي في المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: لبنان، 2001، ص ص 23-22.
- 22 عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت: لبنان، ط 2، 2014، ص ص 94-89.
- 23 حياة قزداري، التنمية السياسية: المفهوم.. المشكلات والمقومات والآليات، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الجزائر 3، العدد 4، جوان 2015، ص 239.
- 24 نبيل السمالوطي، بناء القوة والتنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، ط 1، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص 185.

- ²⁵ علي محمد بيومي، المرجع السابق، ص ص 80-86.
- ²⁶ حياة قزادري، المرجع السابق، ص 239.
- ²⁷ عامر مصباح، الأمن المجتمعي في إعادة تشكيل العلاقات الدولية الجديدة، دار الكتاب الحديث، القاهرة: 2015، ص ص 10-25.
- ²⁸ محمد علي عز الدين، التنمية المعاقة في ليبيا، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط1، 2013، ص 108.
- ²⁹ Philippe Godard, **La politique ; tout un programme !**, Edition Milan, Pollina, Toulouse : France, 2012 , pp 16_17 .
- ³⁰ نفس المرجع، ص 99.
- ³¹ عامر مصباح، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة: مصر، ط1، 2010، ص ص 70-73.
- ³² نفس المرجع، ص 115.
- ³³ السيد علي شتا، مستقبل التنمية الإدارية في المجتمع العربي، المكتبة المصرية: الاسكندرية، 2003، ص 54.
- ³⁴ محمد علي عز الدين، المرجع السابق، ص 118-119.
- ³⁵ محمد علي عز الدين، المرجع السابق، ص 137.
- ³⁶ ابراهيم سليمان الضراط، ميلاد دولة ليبيا المعاصرة: ثورة السابع عشر من فبراير 2011، دار ومكتبة الشعب للطباعة والنشر، مصراتة: ليبيا، ط 1، 2013، ص 49.
- ³⁷ عياد طاهر بن اسماعيل، علاقة النظام السياسي بالنظام الإداري في ليبيا (1969-200)، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، دار الكتب الوطنية، بنغازي: ليبيا، ط1، 2005، ص 143.